باب الزراعة

القطن ! القطن !

شغلت مسألة القطن البرلمان المصري والامة المصرية بضعة الاشهر الماضية فقد اتفق ان زاد الموسم الاخير والذي قبلهُ على المقطوعية العامة من القطن المصري وزاد الموسم الاميركي ايضاً زيادة فاحشة هذا العام وزاد ايضاً في العام السابق فهبطت الاسعار هبوطاً سريعاً متوالياً من سبتمبر الى الآن تقدر خسارة القطر المصري به بنحو ٦ املايين من الجنيهات فعمَّت الشكوى من ذلك واتفق اكثر المفكرين على سبيلين لمقاومة هذا الهبوط السبيل الاول ان تشتري الحكومة جانباً من القطن مليون قنطار مثلاً فيقل المعروض و يرتفع سعرهُ والثاني ان تصدر امراً بتقليل المساحة التي تزرع قطناً في العام المقبل اي تجعل الدورة ثلاثية حتى يقل الموسم التالي والاَّ فلا فائدة من ابتياع الحكومة الآن مليون قنطار اذا كانت ستزاد على موسم كبير يأتي بعد هذا الموسم . فامتنعت الحكومة عن اجابة الطلبين فزاد هبوط الاسعار ثم عينت اربعة ملايين من الجنيهات تسلفها للزارعين حتى يحفظوا بها نحو مليون قنطار ولا يعرضوها للبيع فقلَّ من اقدم على الاستلاف من الحكومة لان الفلاح مدين في الغالب على قطنهِ لتاجر وما عرضتهُ الحكومة عليهِ قلما يكفي لايفاء التاجر . فعادت وابدت رغبتها في تقليل الزمام الذي يزرع قطناً مدة ثلاث سنوات متوالية وحصرهُ في ثلث الاطيان التي تصلح لزرع القطن وعرضت ذلك على البرلمان فاقرَّهُ باكثرية كبيرة جداً وطلب اليها ان تدخل في سوق الكنترات مشترية لمنع المضاربين الذين يعملون على خفض الاسعار فاجابت الطلب وحتى كتابة هذه السطور لم تظهر نتيجة دخولها في سوق الكنترات حتى لقد يصدق عليها ما قيل مكره اخوك لا بطل

***

ومسألة منع انخفاض سعر القطن قديمة في هذا القطر عُرضت على المقتطف منذ نحو اربعين سنة فاشرنا بالحل التالي في مقتطف يونيو سنة ١٨٨٧ صفحة ٥٥٦ وهذا نصهُ :

« انحطت اسعار الحرير في اوربا سنة ١٨٧٦ وقلَّ هذا الانحطاط يتزايد الى سنة

١٨٨٥ حتى كاد مربو دود الحرير في شمالي ايطاليا يقلعون التوت من بساتينهم ويعدلون عن تربية دود الحرير واضر ذلك ضرراً بليغاً بتجارة ايطاليا . وحينئذٍ تألفت شركة من عمد الصيارفة والتجار واصحاب الاملاك بقصد رفع اسعار الحرير وعضدها في ذلك بنك ايطاليا ووزير الزراعة والتجارة . فعيّنت مبلغاً لهذه الغاية بين ثلاثين مليون فرنك ومئة مليون فرنك

« وقبل ان تألفت هذه الشركة ذهب الساعون فيها الى مراكز نسج الحرير في فرنسا وسويسرا وجرمانيا ورأوا ما فيها من الحرير فثبت لهم انهُ لا يكفي الى الموسم التالي . وفعلوا ذلك خفيةً فلم يشعر بمقصدهم احد . وظهر لهم ان مشتري الحرير كانوا يتأخرون عن الاشتراء خوفاً من ان تزيد الاسعار هبوطاً فيخسروا او ترتفع بغتةً فلا يعود يمكنهم ان يشتروا ما يكفيهم الاَّ بثمن غالٍ

«ولما تألفت شركتهم اشترت في يوم واحد وهو الثاني من نوفمبر (ت ٢) سنة ١٨٨٥ الف بالة من الحرير من ميلان وخمس مئة بالة من تورين واربع مئة من ليون وكيات اخرى من اماكن اخرى فكانت النتيجة ان السعر ارتفع من ١٤ الى ٢٠ في المئة في ايام قليلة ودام السعر مرتفعاً الى آخر دسمبر (ك ١) وحينئذٍ حاول المشترون ان يخفضوا الاسعار فقاومتهم الشركة المذكورة ورفعتها عن ذلك ثم رفعتها ايضاً في الربيع الماضي وامدّت اصحاب معامل الحل بالمال لكي يشتروا الشرانق اللازمة لهم

«اما المال الذي استخدمتهُ فهو ثلاثون مليون فرنك . ومعدل رفعها للاسعار هو ١٧ في المئة فربحت بلاد ايطاليا بذلك نحو اربعة وثلاثين مليون فرنك لان قيمة حريرها نحو مئتي مليون فرنك . ثم ان جانباً كبيراً من هذا الربح كان لاعضاء الشركة نفسها ولكن بقي للبلاد ربح كثير ايضاً واتصل بعض الربح الى سورية لان الزيادة في ثمن الحرير كلهِ بلغت ستين مليون فرنك وليس منها لايطاليا الاَّ نحو اربعة وثلاثين مليون فرنك كما تقدم

« هذا هو الدواء الذي استعملهُ الايطاليون لانحطاط ثمن الحرير وتخليص جانب كبير من بلادهم من الخراب وقد فهم القارئ اللبيب مغزانا فانهُ لو تألفت شركة في القطر المصري من عمد الصيارفة والتجار واصحاب الاطيان الوسيمة وجروا مجرى الشركة الايطالية فاجتاعوا الاقطان واحتكروها نصف سنة لرفعوا ثمنها كثيراً . لان معامل نسج القطن المصري في اوربا لا تستغني عنهُ على ما يظهر لنا . هذا رأيٌ نعرضهُ على الذين يهمهم هذا الامر لينظروا فيهِ علّهم يهتدون منهُ الى ما به خير البلاد ونفع العباد » انتهى بحروفهِ

ولما طلبت الحكومة الآن من البرلمان ان يقرها على الدورة الثلاثية ورأت ان بعض النواب يعارضونها في ذلك استعانت بآراء الخبيرين بالزراعة الذين يقولون بتفضيل الدورة الثلاثية على الثنائية اي زرع ثلث الاطيان كل سنة بدل زرع نصفها وذكر ذلك معالي وزير الزراعة في خطبة مسهبة القاها في البرلمان حيث قال :

واني اتلو على حضراتكم آراء الفنيين الذين امكن للحكومة ان تحصل على آرائهم في هذه الفترة فقد قال المستر بلو العالم الاميركي بطبائع الحشرات الذي استدعته الحكومة المصرية للبحث في سبب عجز محصول القطن « ان النسبة التي يمكن تخصيصها لزراعة القطن في مصر مع انقاء سوء النتيجة هي باجماع الآراء نحو ثلث المساحة الكلية المزروعة وكل استزادة فوق ذلك تعد من الخرق وفساد التدبير في ادارة الشؤون الزراعية »

وقال ايضاً « ان القطن هو محصول مستنفد يسلب الارض شيئاً او يصيبها بشيء يؤدي حتماً الى نقص خصب التربة واضعاف قدرتها على انتاج القطن »

وقرر صحة هذه النظرية جناب الدكتور ماكنزي ناظر مدرسة الزراعة العليا سابقاً وهو من كبار علماء الكيمياء ومن الثقات المعروفين في العالم اذ قال « ان الدورة الثنائية تضعف الارض باستنفاد مقادير من الغذاء اكثر مما تستنفده الدورة الثلاثية وان كل مائة فدان تتبع فيها الدورة الثنائية تضعفها بمقدار ١٩٧٣٫٤ رطل من الازوت و٨٧٤٫٥ رطل من الحمض الفسفوريك و٢٠٠٩٫٧ رطل من البوتاسا وهذه هي العناصر الثلاثة التي تحتاج الزراعة الى تعويضها بالاسمدة : وقال انهُ لا يمكن استعاضة هذه المواد بوضع الاسمدة اللازمة البلدية حيث انهُ مقطوع بعدم كفايتها واما الاسمدة الكيمائية فليعضها تأثير سيء في خواص الارض وقوة تماسكها »

وقرر السر جون رسل مدير محطة التجارب في روثامستد وهي اكبر محطة للتجارب الزراعية في العالم وتعتبر تجاربها حجة صحيحة للتطبيق العلمي والعملي في مدرسة الاقتصاد بلندن في المحاضرة التي القاها في موضوع ضعف الاراضي التي تزرع قطناً وعلقت عليها الجرائد الانكليزية بانها انذار موجه من السر جون رسل الى الزراع بصفة عامة وزراع القطن المصري بصفة خاصة وقد طرق في محاضرته جملة ابواب اشار فيها الى اسباب ضعف الاراضي التي تزرع قطناً — واثار البحث في الامور الآتية

(١) تأثير الاكثار من زراعة القطن في خصوبة الاراضي المصرية

(٢) اي الدورتين اصلح لان تتبع في مصر الدورة الثلاثية ام الدورة الثنائية

(٣) اصلاح طرق الري والصرف وتأثير كيات المياه التي تستعمل في ري الحاصلات وتأثير تشبع الاراضي الزراعية بالمياه وضرر ارتفاع الطبقة المائية فيها

(٤) كثرة استعمال الاسمدة الكيمائية وبالاخص نترات الصودا

وقال ايضاً في محاضرته السالفة الذكر ان القطر المصري يستورد مقادير عظيمة من نترات الصودا للتسميد و بيّن ان الحاجة ماسة للاصلاح قبل ان تصبح التربة المصرية جدباء على ان الضرر الناشئ من الدورة الثنائية لا يقتصر على اضعاف التربة ونقص المحصول بل يتناول ايضاً انحطاط القطن كما اثبت ذلك المستر ولكوكس عالم الحشرات في مباحثه التي قام بها في مصر ودونها في كتاب الجمعية الزراعية سنة ١٩٠٥

وقد رأت وزارة الزراعة في سنة ماضية ان تستشير برأي الشركات الزراعية في مصر التي تضمها جمعية تسمى جمعيات الشركات للاراضي المصرية وهي عشر منها سبع تملك ١٠٥١٦٠ فداناً فاذا اضفنا ممتلكات الشركات الباقية الى هذه النسبة كان مجموع ما تملكهُ هذه الشركات ١٥٠٠٠٠ تقريباً . وقد اجتمع مديرو هذه الشركات وقرروا ما يأتي : « انهُ من الوجهة الزراعية رؤي من المناسب انهُ يجب على الحكومة دائماً ان لا تشجع زراعة اكثر من ثلث المساحة لاي محصول في اي سنة ما عدا المحاصيل الآزوتية. والشركات على يقين من اهمية هذا القرار وترى ان هذه المسألة جديرة بالعناية كما انها تشير بصفة خاصة الى انحطاط القطن المصري وانتشار الآفات الزراعية اذ ان ذلك يرجع غالباً ولدرجة كبيرة الى كثرة الزراعة من بعض المحاصيل. وبخص مناطق الارز التي يزرع فيها محصول صيفي آخر رأت الشركة ان تحديد زراعة القطن بثلث الزمام يأتي بنتائج حسنة اذا طبق هذا التحديد على زراعة الارز ايضاً

« ولتقدير هذه النظرية يجب ان لا يغرب عن البال انهُ في الوقت الحاضر يجتهد معظم الملاك في زراعة نصف أملاكهم قطناً والنصف الآخر ارزاً

« فالملاك الذين تقع أراضيهم على ترع رئيسية ينجحون في ذلك ولكنهم يحرمون غيرهم من الماء وهؤلاء يضطرون لتقليل زراعة الارز عن اللازم وذلك لمصلحة أراضيهم ورغماً من ذلك فانهم لا يستطيعون ري هذه الاراضي حتى تنضج المحصول ولما كان هذا أضر بمصلحة الارض رأت الشركة ان تحديد الزراعة بهذه الكيفية لا يؤثر في كمية محصول الارز ولكنهُ يؤدي الى توزيع مناسب يساعد على تحسين الاراضي بصفة عامة وذلك بتسهيل مهمة مصلحة الري في توزيع المياه

«وقد دلت التجارب على انهُ من الضروري ان تجفف الارض تماماً بعد زراعة الارز وهو ما يمكن عملهُ فقط اثناء الصيف وبغير ذلك يظهر اثر لبقاء المياه كثيراً او قليلاً تبعاً لاحوال الصرف» .

وجاء في كتاب آخر للجمعية المشار اليها

«ترى جمعية الشركات ان الدورة الثلاثية للقطن تحسن غلتهُ وصنف المحصول كما انها تنتج نباتاً قوياً وصحيحاً يكون أقل عرضة لتلك الحشرات به»

وقالت ايضاً «ان القانون ضروري لانهُ يرشد الفلاحين الى اتمم الطرق في تنمية كمية المحاصيل وتحسين نوعها وان مسألة تحسين الخدمة والتربة لا يمكن الوصول اليها الاَّ بالدورة الثلاثية في منطقة الارز وهي لعلى جانب عظيم من الاهمية وستقابل بالترحيب كما نظن ممن لهم خبرة عملية في هذه الطريقة»

أيها السادة

ليكن في علم حضراتكم ان الحكومة ترى انهُ اذا نفذ هذا القانون امكن توفير ٣٥٢٢٧١ فداناً من القطن

فاذا اسقطنا الـ ٣٥٢٢٧١ فدان بقيت مساحة متوفرة قدرها ٣٠٠٤٠٠٠ فدان وامكن ان يزرع بالمياه المتوفرة من هذا القدر ١٤٠٠٠٠٠ فدان ارزاً وليس هذا كل ما في الامر وانما اقرر لحضراتكم ان الحكومة وضعت نظام الري على اعتبار ان ٤٠٪ من الاراضي المزروعة يزرع زراعة صيفية والعمل بقانون الثلث يجعل نظام الري نظاماً عادلاً واظن ان حضراتكم سمعتم كثيراً بالشكاوي التي تقدم لوزارتي الزراعة والاشغال من اغتصاب الملاك الواقعة اراضيهم على رؤوس الترع لمياه الري وحرمان أصحاب الاراضي الواقعة في نهاية الترع من الماء اللازم للري

ان هذا القانون من شأنهِ ان يجعل العدالة في البلاد سائرة ويجعل الناس كلاً حاصلاً على حقهِ» انتهى

***

وسألنا معالي وزير الزراعة عن سبب عملي لتفضيل الدورة الثلاثية على الثنائية فاجابنا «ان اكثر ري القطن يكون في اربعة اشهر ابريل ومايو ويونيو ويوليو حينما يكون ماء النيل على اقلهِ اي ماء التحاريق ويكون مقدار الملح فيهِ حينئذٍ ثلاثة اضعاف ما يكون في الثلاثة الاشهر الباقية فينتظر ان يرسب منهُ في الارض التي تروى بماء

التجارب كل سنتين اكثر مما يوسب فيها لو روبت كل ثلاث سنوات . وتوالي زرعه الملح يضعف الارض و يقلل خصبها الا اذا امكن غسلها بماء الري بين زرعة واخرى »

وقد اعترض البعض على جعل الدورة ثلاثية اولاً بان الدورة الثنائية لا تضعف الارض ذاكرين أطياناً جرت فيها الدورة الثنائية سنين متوالية او زرعت كل سنة قطناً فلم يقل ما يجنى منها من القطن . وثانياً ان الدورة الثلاثية تضرُّ بالذين لا يستطيعون ان يزرعوا حبوباً في السدس الذي يترك زرع القطن فيه وثالثاً . ان الدورة الثنائية تقلل الموسم ولا تأول الى رفع سعره لان قطننا جزء صغير من قطن المكونة وقد نسوا ان الحجة الاخيرة تناقض طلبهم من الحكومة الدخول في سوق القطن بشترية لكي تقلل العرض

الكهربائية في الصناعة والزراعة

جاء في خطبة تليت في معهد المهندسة الكهربائية ببلاد الانكليز ان بلاد اسوج تحكمت بمجاري المياه التي فيها وحولت قوتها الى كهربائية فكانت النتيجة ان عدد الذين يعيشون من الصناعة فيها بلغوا الآن ثلاثة اضعاف ما كانوا سنة ١٩٢٠ لرخص القوة الكهربائية التي جعلوا يستعملونها في مصانعهم . وكانت الزراعة في حد الاهمال عندهم اما الآن فزاد الاقبال عليها بعد ما استعين بالقوة الكهربائية في ادارة آلاتها . ويراد ايصال هذه القوة منها الى مملكة الدنمارك

هذا وسورية التي فيها قوة مائية تقدر بمآت الالوف من الاحصنة واقفة مكتوفة اليدين بسياسة «الكلب في المعلف» على قول الاوربيين فلا الفرنسويون يحولون هذه القوة الى كهربائية لاستعمالها في الصناعة والزراعة ولا يدعون شركات وطنية تحولها

والشأن في خزان اصوان يكاد يكون كذلك فان فيه قوة عظيمة يمكن الانتفاع بها من اصوان الى اسيوط في كل الاراضي الزراعية وكل المدن الكبيرة الصناعية ككم امبو وادفو واسنا والمطاعنة وارمنت ولقصر وقوص وقنا ودشنا وفرشوط والبلينا وجرجا وسوهاج وطما وطما ونقاده وابو تيج واسيوط لانهُ صار في الامكان نقل الكهربائية على اسلوب تجاري نحو خمسماية كيلو متر وبين الشلال واسيوط ٥١٤ كيلو متراً يخط سكة الحديد مع ما فيهِ من الميول التي لا داعي لاتباعها في مد الاسلاك الكهربائية . وفي انحدار مياه الخزان من القوة الدائمة ما يكفي لكثير من الاعمال الزراعية والصناعية من اصوان الى اسيوط